جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية (١٣٥٤)

قياس التضخم فى مصر

(مع التركيز على الجوانب النقدية والمالية)

اعداد

أ.د. أحمد عبد العزيز الشرقاوى

مستشار بمركز التخطيط العام – معهد التخطيط القومى

أغسطس ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

قائمة المحتويـــات

رقم الصفحة

١/ ـ مقدمـــة ١

٢/ ـ بعض الاسس والمنطلقات النظريـة ٦

٣/ ـ أهم التطورات النقدية والائتمانية فى الاقتصاد المصـــرى
خـلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ ..... ١٦

١/٣ ـ هيكل السيولة المحلية ١٦

٢/٣ ـ هيكل صافى الائتمان المحلى ١٩

٣/٣ ـ هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية ٢٢

٤/٣ ـ هيكل أرصدة الودائـــع ٢٥

٤/ ـ الابعاد النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصـــرى ٢٧
خلال الفتـرة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ .....

٥/ ـ النتائج الاساسيـــة ٣١

٦/ ـ اطار اجمالى لامكانيات التحرك والمواجهة فى المستقبـــل
(أهم التوصيـــات) ٣٣

٧/ ـ الملحق الاحصائـــى ٤٠

" قائمة الجـــداول "

رقم الجدول	الموضـــــوع	رقم الصفحة
(١)	الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال الفتـــرة (١٩٥٠ـ٦٧ / ١٩٦٨) فى الاقتصاد المصـرى.	٤١
(٢)	تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر والريف ولاسعار الجملة خلال الفترة ٦٧ / ١٩٦٨ـ ١٩٨٠.	٤٢
(٣)	تطور هيكل السيولة المحلية فى الاقتصاد المصـرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١.	٤٣
(٤)	تطور هيكل صافى الائتمان المحلى فى الاقتصـــاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ـ ١٩٨٢/٨١.	٤٤
(٥)	تطور هيكل التسهيلات الائتمانية المحلية فـــــى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨١/٨٠.	٤٥
(٦)	تطور هيكل أرصدة الودائع بالبنوك فى الاقتصـــاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨١/٨٠.	٤٦
(٧)	تطور معاملات الاستقرار النقدى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ .	٤٧
(٨)	تطور الفجوة التضخمية النقدية فى الاقتصاد المصـرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١.	٤٨
(٩)	تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى خـــلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١ .	٤٩

تابع قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(١٠)	تطور اجمالى الحصيلة الضريبية القومية حسب جهاز الجبايه خلال الفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٢/٨١ .	٥٠
(١١)	تطور اجمالى الحصيلة الضريبية القومية حسب النوع (مباشرة وغير مباشرة) خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٢/٨١ .	٥١
(١٢)	تطور الهيكل الضريبى فى مصر خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٢/٨١ .	٥٢

١/ ـ مقدمـــة

١/١ ـ ليس من المبالغة فى شىء اذا ماقلنا أن موضوع التضخـــــم Inflation يحتل فى الوقت الحاضر مكان الصداره من اهتمام الدوائـــــر الاكاديمية والتنفيذية والشعبية على الصعيدين المحلى والدولى . فلقد بات التضخم منذ السبعينات من هذا القرن ظاهرة عالمية Universal Phenomenon تعانى منها الدول المتقدمة (سواء كانت دول رأسمالية أو دول اشتراكية) والـــدول النامية على حد سواء . ومن هنا فانه ليس بغريب أن يسمى البعض العصر الذى يعيشه عالمنا المعاصر " عصر التضخم " . فالتضخم هو فى واقع الامر يمكن اعتباره ـ بكلمـــات أخرى ـ " وباء " هذا العصر الذى استشرى فى جميع أركان المعموره من غربها الـــى شرقها ومن شمالها الى جنوبها . (*)

(*) تجدر الاشارة الى أن عالمية ظاهرة التضخم لاتعنى أن الطبيعة الذاتية لتلـك الظاهرة أو المشكلة (أى أعراضها وأسبابها وآثارها) لاتختلف باختلاف نـــوع النظام والهيكل والواقع الاجتماعى والاقتصادى لدول العالم المختلفـــــة . فالمشاهد والثابت علميا وعمليا أن ظاهرة أو مشكلة التضخم تختلف باختلاف : ـ

ـ نوع النظام الاجتماعى والاقتصادى المطبق . فالتضخم يعكس نفســـــه ـ على سبيل المثال ـ فى الدول الرأسمالية فى صوره انفجار سعرى ، بينمـــا فى الدول الاشتراكية فانه يعبر عن نفسه فى شكل مقنع أو مكبوت ، يستـــــدل عنه من خلال زيادة رقم الدعم فى ميزانية الدولة ـ تناقص مستوى الاحتياطيـات والمخزون السلعى ـ السوق السوداء فى بعض أنواع السلع .. الخ .

ـ مرحلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى . فالقوى الكامنة وراء الضغوط التضخميـة فى دول العالم الثالث (الدول النامية) تختلف عن تلك القوى فى دول العالم الاول والثانى (الدول المتقدمة) . فبينما ترجع القوى والضغوط التضخمية فـى الدول النامية أساسا الى اختلالات هيكلية ، نجد انها فى الدول المتقدمة ترجع أساسا الى اختلالات وظيفيـة .

٢/١ - ويرجع ذلك الاهتمام على هذا المستوى بتلك الظاهرة أو المشكلة الى ما لها من آثار سيئة وخطيرة تهدد عمليات النمو والتنمية ومستويات الاستقرار السياسى والاجتماعى . وتتمثل أهم تلك الاثار - باختصار - فى الاتى : -

أ - اضعاف الثقة فى العملة الوطنية . فالتضخم ، وماينجم عنه من تخفيض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع مستوى الاسعار ، يؤدى الى أن تفقد النقود احدى وظائفها كمخزن أو مستودع للقيمة . ونتيجة لذلك يزداد الميل للاستهلاك وينقص بالتالى الميل الى الادخار . الامر الذى يؤثر بالضرورة على معدلات الاستثمار وبالتالى معدلات النمو الاقتصادى .

ب - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية . فالتضخم يؤدى فى الغالب الى اتجاه رؤوس الاموال الى مجالات النشاط الاقتصادى - سواء فى سوق عوامل الانتاج أو فى سوق السلع والخدمات أو فى سوق الاصول المالية - التى تحقق أقصى ربح ممكن نتيجة لارتفاع الاسعار ، وبصرف النظر عن مدى مساهمتها فى توليد قيمة مضافة أو فى توظيف قوى عاملة جديدة ، وبالتالى فى رفع معدلات التنمية كميا ونوعيا .

جـ - خلق مناخ ملائم وتربه خصبة للمضاربات بأنواعها المختلفة فى جميع الاسواق . الامر الذى يفاقم من مشكلة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية ويعمق من مشكلة الاختلال الهيكلى بصفة عامة .

د - اضعاف المقدرة التصديرية . فالتضخم ، وماينجم عنه من ارتفاع المستوى العام للاسعار يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وبالتالى انكماش أسواق التصدير لدولة معينة ، نظرا لعدم مقدرتها على المنافسة فى الاسواق العالمية .

وكنتيجة لذلك فان حصيلة ماتملكه تلك الدولة من العملات الاجنبية سوف تقل ، الامر الذى يضعف بالتالى مقدرتها الاستيرادية . ومن ثم فالتضخم يعرض موازين مدفوعات تلك الدول لاختلالات جوهرية ، تؤثر بالقطع على مستوى وطبيعة النمو الاقتصادى بها .

هـ — تعميق الاختلال فى التوازن الاجتماعى بين الفئات والطبقات المختلفة . فالتضخم يؤدى الى تخفيض الدخل الحقيقى لاصحاب الدخول الثابتة المتولده فى غالب الاحوال مقابل عمل ، على حين تزيد عوائد عوامل الانتاج الاخرى وخاصة الارباح والفوائد وأحيانا الايجارات . ومن ثم فانه من هذه الزاوية يؤدى الى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الثروه والدخل القومى وتخفيض المستويات المعيشية لاصحاب الدخول الثابتة والمحدودة (وهم الغالبية فى ظروف دول العالم الثالث) . الامر الذى يؤثر بالقطع بصوره سلبية على درجة الاستقرار السياسى والاجتماعى لدولة معينة .

٣/١ — قياسا على ماتقدم وانطلاقا منه ،فانه من المشاهد أن الاقتصاد المصرى فى واقع الامر يعانى فى الوقت الحاضر من مشكلة التضخم التى بدأت فى الزحف والاستشراء كأتجاه عام متصل ومتزايد ابتداء من منتصف الستينات وحتى الان ، وان كانت جذورها تمتد وترجع الى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية . وفى الواقع فان نظره تاريخية سريعه على أساس تتبعى لتلك المشكلة لتمكننا من رسم ملامحها العامة على النحو التالى : —

أ — ترجع جذور هذه المشكلة الى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أن الاقتصاد المصرى قد تعرض لموجه تضخمية عالية نتيجة اغراقه بتيار متدفق من القوة الشرائية أدى الى حدوث زيادة طائلة فى الطلب على السلع والخدمات بقدر يفوق المعروض منها . وليس أدل على ذلك من أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى عقد الاربعينات من هذا القرن قد ارتفع من ١٠٠ فى عام ١٩٣٩ الى ٣٠٦ فى عام ١٩٥٠ .

ب — أخذت هذه الموجه التضخمية طوال عقد الخمسينـــــات والنصف الاول من الستينات من هذا القرن طابع الثبات المتذبذب الذى يأخـــــذ تاره اتجاها هبوطيا وتاره أخرى اتجاها تصاعديا في أضيق الحدود . فنظرة الـــى الرقم القياسى لنفقات المعيشة خلال تلك الفترة لتوضح هذه الحقيقة ، انظر الجـــدول رقم (١) فى الملحق الاحصائى .

جـ — بدأت احجام ومعدلات القوى والضغوط التضخميـة تأخـــذ اتجاهات تصاعدية تتصف بالقفزات الكبيرة والسريعة والمستمرة منذ النصف الثانى من عقـد الستينات (انظر الجدول رقم (٢) فى الملحق الاحصائى) وطوال عقد السبعينـــات من هذا القرن وحتى الآن .

وهنا تجدر الاشارة الى أنه بالرغم من اتفاق الكثيرين من رجال الاقتصـــاد وخبراء التخطيط والاجهزة الحكومية المعنيه فى بلادنا (بل وأيضا المنظمات الدوليـة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) حول هذه الحقيقة ، الا انه من الملاحـظ أن هناك اختلافات حول تقديرات معدل التضخم في مصر ليس فقط على مستوى الاجهـزة الحكومية وانما أيضا على مستوى الباحثين . (*)

(*) فعلى سبيل المثال نجد أن دراسة حديثه لوحده الدراسات الاقتصادية بـــوزارة الاقتصاد فى مصر: (Economic Studies Unit, Recent Development in the Egyptian Ecenomy, Ministry of Economy, A.R.E., Cairo, 1981, P. 31).

تشير الى أن معدل التضخم بلغ فى :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
معدل التضخم	٤ر١٪	٩ر٣٪	١ر١٥٪	٨ر٩٪	٦ر١١٪	٢ر١٢٪	١٠ر١٪	٤ر٢٢٪

وتشير دراسة أخرى لنفس الوحده (وحدة الدراسات الاقتصادية: دراسة عن بنـــوك القطاع العام، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٠ ص ٥١) الى أن معدل التضخم حاليا يناهز ٣٠٪ سنويـــــا .

١/٤ - وكنتيجة لذلك فلقد كان من الطبيعى والضرورى أن تشغل هـذه المشكلة مكانا بارزا من اهتمام الدوائر الاكاديمية والسياسية والتنفيذية والشعبية فى مصر ، ادراكا منها بخطورة تلك المشكلة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . ولقد اتخذ ذلك الاهتمام صورا عديدة منها قيام عدد كبير من الاجهزة الحكومية المعنيه ومؤسسات البحث العلمى والخبراء والمتخصصين باعداد ونشر دراسات مختلفة فى الفترة الاخيرة . هذا بالاضافة الى قيام الحكومة بمحاولات مختلفة لمواجهة تلك المشكلة ، ومازالت هناك محاولات أخرى تجرى فى هذا الميدان تحت شعار الحد من الارتفاع فى الاسعار والذى ينال مكان الصداره فى برامج الحكومة وفى تصريحات القيادة السياسية . ومن ثم فانه يمكن القول - بدون مبالغة - أن التضخم يمثل فى الوقت الحاضر بكل المقاييس المشكلة رقم (١) فى السياسة الاقتصادية لمصر .

وفى اطار هذا الاهتمام العلمى والعملى بالتضخم كمشكلة واجهت ولاتزال تواجه الاقتصاد المصرى ، جاء التكليف باعداد دراسة تتناول هذا الموضوع الحيوى .

١/٥ - ارتكازا على ماتقدم فان هدف ونطاق الورقة الحالية يتمثل فى تقديم قياسات للقوى والضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة الاخيرة ، وذلك بالتركيز على الجوانب النقدية لتلك المشكلة .

= هذا بالاضافة الى أن هناك تقديرات للكاتب فى دراسة منشورة تختلف أيضا عن التقديرات السابقة . فالدراسة (A.El-Sharhawi, High Lights on the Problem of Inflation in the Egyptian Economy , H.F.O, Berlin, 1979).

تشير الى أن معدل التضخم بلغ فى النصف الاول من السبعينات فى الاقتصاد المصرى الارقام الاتيـة :-

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
معدل التضخم	٣ر٧٪	١٤ر٢٪	١٦ر٧٪	٢٢ر٧٪	٢٥ر٣٪	٢٢ر٧٪

٢/ - بعض الاسس والمنطلقات النظرية

٢/١ - بادئ ذى بدء ينبغى التأكيد على منطلق نظرى أساسى هو أنه من غير المقبول (من وجهة نظرنا) النظر الى التضخم كظاهرة نقدية بحت فى واقع دول العالم الثالث ومعالجتها على هذا الاساس . (*) ومن ثم فان التضخم ينبغى معالجته منهجيا فى واقع دول العالم الثالث (وبالتالى فى الواقع المصرى) على أساس انه ظاهرة ذات مضمون اجتماعى - اقتصادى Socio - economic Content أو مشكلة هيكلية Structural ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التخلف وتحديات التنمية الشاملة التى تواجهها تلك الدول .

وبالتالى فان ظاهرة أو مشكلة التضخم تعبر فى محتواها الاصلى عن نوعين من الاختلالات فى واقع دول العالم الثالث هما : -

أ - اختلالات هيكلية للنشاط الاقتصادى بابعاده سواء الموضوعية (الموارد الاقتصادية) أو التنظيمية (الوحدات الاقتصادية) ، ودوائره سواء العينية (عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات) أو النقدية (عمليات اصدار وتعبئة وتخصيص واستخدام الموارد النقدية والمالية) .

ب - اختلالات وظيفية ، والتى تنتج من عدم كفاءة نظم الادارة الاقتصادية (شاملة الادارة النقدية والمالية) على المستوى القومى .

(*) يطلق على هذا الاتجاه لمعالجة ظاهرة أو مشكلة التضخم فى الفكر الاقتصادى المعاصر بالاتجاه النقدى الخالص ، ويسمى انصاره من امثال ميلتون فريدمان وشو وماكنون بالنقديون Monetarists . والواقع فان هذا الاتجاه وان كان سليما فى واقع الدول الراسمالية المتقدمة ، فانه لايمكن التسليم والاخذ به فى واقع دول العالم الثالث الذى يخالف كليه (شكلا وموضوعا) الواقع الاول .

وغنى عن البيان أن هذا المنطلق النظرى الاساسى لمعالجة التضخم منهجيا لايعنى بأى حال من الاحوال اهمال الجوانب النقدية والمالية للتضخم أوا لتقليل من أهمية السياسات النقدية والمالية فى مواجهة التضخم خاصة فى المدى القصير ، اذ انه بنظرة متعمقة لمحتوى تلك الظاهرة أو المشكلة يتضح أن تلك الجوانب النقدية والمالية تدخل ضمن عناصرها . ولعل الامر يكون أكثر وضوحا اذا مانظرنا الى المنهج التحليلى المقترح لدراسة التضخم كظاهرة أو مشكلة على أساس ذلك المنطلق النظرى الاساسى ، وهو ماسنعرض له حالا باختصار .

٢/٢ - انطلاقا من ماتقدم فان هذا المنهج التحليلى :

أ - ينظر الى التضخم كظاهرة أو مشكلة على أساس شامل ، بمعنى انها تعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية بالتحديد السابق.

ب - يستند على أسلوب التشخيص الطبى فى تحديد عناصر المحتوى الاقتصادى لتلك الظاهرة أو المشكلة ، عن طريق معالجتها كمرض له مجموعة من الاعراض التى تظهر كنتيجة لمجموعة من المسببات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الاجتماعى والاقتصادى لدول العالم الثالث .

جـ - يرتكز - بالتالى - على الارتباط والتكامل العضوى فى علاقة الاعراض بالاسباب سواء فى التشخيص أو فى طرق العلاج . بمعنى أن علاج الاسباب يؤدى بالضرورة والتبعية الى زوال الاعراض ، وبالتالى مواجهة مشكلة التضخم .

وتتمثل الاعراض العامة والاساسية للتضخم فى مجموعة الاختلالات فى علاقات التوازن الاقتصادى العام ، والتى اذا ما توافرت فانها تكون بمثابة مؤشرات معينة للتدليل على وجود المشكلة ، وهى :

الاول : اختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلى للسلع والخدمات ، والذى يأخذ صوره فائض طلب يؤدى الى الارتفاع المفرط والمستمر فى المستوى العام للاسعار . ويمكن التدليل على ذلك بقياس حجم فائض الطلب المحلى ، وبالتالى حجم الفجوة التضخمية الحقيقية ، وكذلك باستخدام الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار أو أسعار الجملة أو تكاليف المعيشة ، وذلك لتحديد مسار ومدى الاتجاهات الصعودية لهذه الارقام .

الثاني : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل الادخار المحلى وحجم ومعدل الاستثمار فى صوره وجود فجوة بين الاول والثانى ، تعرف بفجوة الموارد المحلية وتنتج من انخفاض الاول عن الثانى .

الثالث: اختلال العلاقة بين جانبى الموارد والاستخدامات لميزان المدفوعات (بمكوناته الثلاث ، أى الميزان التجارى والحساب الجارى وحساب المعاملات الرأسمالية) وذلك فى صوره تجاوز الثانى عن الاول ، وهو مايطلق عليه فجوة الموارد الخارجية .

وغنى عن البيان أن ذلك يمكن التدليل عنها برقم العجز فى ميزان العمليات الجارية .

الرابع : اختلال العلاقة بين جانبى الاستخدامات والموارد للموازنة العامة الجارية للدولة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، وهو مايعبر عنه بالعجز فى تلك الموازنة .

الخامس : اختلال العلاقة بين الاجور النقدية وانتاجية العمل فى صورة ارتفاع الاول عن الثانى .

السادس : اختلال العلاقة بين الاجور النقدية ومستويات الاسعار ، وذلك فى صورة عدم تناسب مستويات ومعدل الزيادة فى الاجور النقدية مع مستويات ومعدل الزيادة فى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية . (*)

السابع : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير فى المعروض النقدى وحجم ومعدل التغير فى اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، من حيث معدل الزيادة السنوية لكل منهما .

الثامن : اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير فى اجمالى حجم الائتمان المحلى وحجم ومعدل التغير فى اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى ، من حيث معدل الزيادة السنوية لكل منهما .

بينما الاسباب الرئيسية التى تقف وراء (أو تؤدى الى) ظهور مجموعة الاعراض العامة (السابق تحديدها) للتضخم تحت ظروف وأوضاع العالم الثالث يمكن حصرها فى المجموعات الاتية : —

الاولى : أسباب تتصل بالتخلف كظاهرة أو مشكلة (يتمثل محتواها الاقتصادى فى تضمنه لمجموعة من العناصر الاساسية الاتية : سوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة — الاختلال الهيكلى — الازدواجية الاقتصادية — انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى) تواجه دول العالم الثالث ، وبالتالى ترتبط ارتباطا وثيق بتحديات عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتتمثل تلك المجموعة من الاسباب بصفة رئيسية فى الاتنى : —

(*) ومن ثم فان بعض الحكومات قد تلجأ الى سياسة للتدعيم لبعض اسعار السلع والخدمات الضرورية ، كاجراء لاحداث تناسب بين مستويات الاسعار ومستويات الاجور النقدية .

- الضغط أو الانفجار السكانى ، والذى يعبر فى حقيقته عن اختلال جوهرى فى العلاقة بين الموارد البشرية وبين الموارد العينية سواء فى صورة بعض عوامل الانتاج مثل الارض ورأس المال أو فى صورة تدفقات السلع والخدمات .
- ارتفاع الميل للاستهلاك الخاص والعام .
- انخفاض انتاجية العمل .
- تدهور شروط التبادل الخارجى .

الثانية : أسباب ترتبط باستراتيجية واطار ومنهج التنمية ، وخاصة تلك التى تنتج من :-

- عدم التحديد والوضوح الكافي لاستراتيجية التنمية .
- عدم توافر مقومات التطبيق العلمى لاسلوب التخطيط القومى .
- عدم التحديد الواضح لدور القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة فى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة .
- جمود وتضخم الجهاز الادارى الحكومى .

الثالثة : أسباب تنتج من عدم كفاية وكفاءة السياسات الاقتصادية ، وخاصة السياسات النقدية والمالية المطبقة ، مثل :

- السياسة السعرية .
- السياسة الاجرية .